خارجا عنه لا فصلا مقوما له وان لم يتحصل الجنس باحدهما بل بهما معا كانا فصلا واحدا لا متعددا هذا اذا كان للماهية
جنس فان المركب من المتساويين لا يتصور فيه ابهام وتحصل فلا منع من تعدد الفصل القريب فيه كما عرفت
واما تقويم الفصل القريب لنوعين في مرتبة فيستلزم ان يكون بين الجنس والفصل عموم من وجه وقد مر بيان
حاله واما مقارنته لجنسين في مرتبة واحدة فان كانت في نوعين لزم ذلك ايضا اعني ان يكون بين الجنس والفصل
عموم وخصوص من وجه وان كانت في نوع واحد لزم ان يكون للماهية الواحدة جنسان في مرتبة واحدة وذلك
باطل لانه لا يتحصل ح كل منهما بالفصل وحده والا كان النوع متحققا بدون الجنس الآخر فلا يكون جنسا له بل يتحصل كل
منهما بالفصل والجنس الآخر ولما كان كل منهما مبهما لم يمكن ان يكون له مدخل في تحصل الآخر الا باعتبار تحصله في نفسه
فيلزم ان يكون تحصل كل منهما علة ناقصة لتحصل الآخر فيلزم الدور المصرح الحادي عشر الماهية كالانسان
مثلا تقبل الشركة اي لا تمنع من فرض اشتراكها وحملها على كثيرين دون التعين المخصوص كتعين زيد مثلا فانه لا يمكن فرض
اشتراكه بين امور متعددة بالبديهة فهو غيرها وقد اختلف في التعين الذي هو غير الماهية وباعتباره معها يمتنع
فرض اشتراكها هل هو وجودي اي موجود في الخارج ام لا فذهب المحققون من العلماء الى انه وجودي لانه جزء المعين
الموجود في الخارج وجزء الموجود الخارجي موجود في الخارج بالضرورة وقد قال بعضهم يعني الكاتبي ان اردت بالمعين معروض
التعين وحده فلا نم ان التعين جزؤه بل هو عارضه ووجود المعروض في الخارج لا يستلزم وجود عارضه فيه الا ترى
ان العمى العارض للموجودات الخارجية ليس موجودا في الخارج او المجموع المركب من العارض والمعروض فلا نم انه
اي المعين بهذا المعنى موجود فان من منع وجود التعين كيف يسلم انه مع معروضه موجودان بل الموجود عنده
هو المعروض وحده والجواب ان المراد بالمعين الذي ادعينا وجوده هو الشخص مثل زيد ولا ريبة لعاقل في وجوده
وليس مفهومه مفهوم الانسان وحده قطعا والا لصدق على عمرو انه زيد كما يصدق عليه انه انسان فاذن هو انسان مع شيء
آخر نسميه التعين فيكون ذلك الشيء الآخر جزء زيد فيوجد ذلك الآخر وهو المطلوب ثم انه بين ان تركب الشخص المعين من الماهية والتعين
انما هو بحسب الذهن دون الخارج فقال واعلم ان نسبة الماهية الى المشخصات كنسبة الجنس الى الفصول فكما ان الجنس
مبهم في العقل يحتمل ماهيات متعددة ولا يتعين شيء منها الا بانضمام فصل اليه وهما متحدان ذاتا وجعلا ووجودا في الخارج
ولا يتمايزان الا في الذهن كذلك الماهية النوعية يحتمل هويات متعددة لا يتعين شيء منها الا بمشخص ينضم اليها وهما متحدان
في الخارج ذاتا وجعلا ووجودا ومتمايزان في الذهن فقط فليس في الخارج موجود هو الماهية الانسانية مثلا وموجود آخر
هو التشخص حتى يتركب منهما فرد منها والا لم يصح حمل الماهية على افرادها بل ليس هناك الا موجود واحد اعني الهوية الشخصية
الا ان العقل يفصلها الى ماهية نوعية وتشخص كما يفصل الماهية النوعية الى الجنس والفصل ثم اشار الى الفرق بقوله بيد انه
لا يحصل من كل متشخص صورة في العقل مغايرة للصورة الاخرى الحاصلة من متشخص آخر لان المشخصات امور جزئية لا
ترتسم صورها في ذات النفس بل في آلاتها فكذا صورة الماهية المتشخصة انما ترتسم في الآلة ولا يتناولها الا الاشارة الحسية
او الوهمية بخلاف صور الفصول وما يحصل بها من الانواع فانها امور كلية يحصل منها في العقل صور متغايرة وبالجملة فالفصول
تحصل ماهيات متخالفة فينطبع في العقول والمشخصات تحصل هويات ترتسم في الحواس مع كون الماهية واحدة والاشخاص
متمايزة في الوجود الخارجي بهوياتها اي بذواتها لا بمشخصاتها كما يتبادر اليه الوهم اذ لا تمايز في هذا الوجود بين الماهية والمتشخص

ومن

ومن ههنا ظهر ان لا وجود في الخارج الا للاشخاص واما الطبائع والمفهومات الكلية فينتزعها العقل من الاشخاص تارة من ذواتها
والاخرى من الاعراض المكتنفة بحسب استعدادات مختلفة واعتبارات شتى فمن قال بوجود الطبائع في الخارج ان اراد بان الطبيعة
الانسانية مثلا بعينها موجودة في الخارج مشتركة بين افراد كما زعمه الامام الواحد بالشخص في امكنة متعددة متصفا بصفات
متضادة لان كل موجود خارجي فهو بحيث اذا نظر اليه في نفسه مع قطع النظر عن غيره كان متعينا في حد ذاته غير قابل
للاشتراك فيه بديهة وان اراد ان في الخارج موجودا اذا تصور هو في ذاته اتصف صورته العقلية بالكلية بمعنى
المطابقة لكثيرين لا بمعنى الاشتراك بينها بالفعل فهو ايضا باطل لما مر آنفا من ان الموجود الخارجي متعين في حد نفسه فلا
يكون صورته المخصوصة مطابقة لكثيرين وان اراد ان في الخارج موجودا اذا تصور وجرد عن مشخصاته حصل منه
في العقل صورة كلية فذلك بعينه مذهب من قال لا وجود في الخارج الا للاشخاص والطبائع الكلية منتزعة منها فلا نزاع
الا في العبارة واما ما يقال من ان الطبيعة الانسانية مثلا قابلة في نفسها للتعدد والتكثر فيحتاج الى من يكثرها فاذا كثرت
بتكثير الفاعل ووجدت تلك الكثرة في الخارج كان كل واحد منها عين تلك الطبيعة فتكون الطبيعة الانسانية موجودة في الخارج
على انها متكثرة لا على انها متصفة بالوحدة حتى يلزم ذلك المحذور فجوابه ان كل واحد من تلك الكثرة لا بد ان يشتمل على امر زائد هو
تشخصه وتعينه فليس شيء منها عين تلك الطبيعة كيف ولو كان كذلك لكان كل واحد من تلك الكثرة عين الآخر منها وهو
باطل بديهة وقد احتج الامام الرازي على كون التعين امرا وجوديا بانه لو كان عدميا لكان اما عدما مطلقا وانه ظاهر البطلان
لان العدم المطلق لا تميز فيه فكيف يميز غيره واما عدما مضافا فاوح اما ان يكون عدما للاتعين العدمي فيكون هو وجوديا
واما ان يكون عدما لتعين آخر فذلك التعين الآخر ان كان عدما فهذا التعين عدم العدم فهو وجود والتعين الآخر مثله فيكون
هو ايضا وجودا وان كان ذلك التعين الآخر وجودا وهذا التعين الذي نحن فيه مثله فهو ايضا وجود فثبت ان كون
التعين عدميا يستلزم كونه وجوديا مف فيكون وجوديا والجواب لا نم انه لو كان التعين عدميا لكان عدما وانما يلزم
ذلك اذا كان العدمي بمعنى العدم او مستلزما له وهو ممنوع لان العدمي يقابل الوجودي كما ان العدم يقابل الوجود فلو كان
العدمي عدما لكان الوجودي وجودا وليس كذلك بل المراد بالوجودي ما يكون ثبوته لموصوفه بوجوده له اي الوجودي
ما لا يستقل بنفسه بل يقوم بغيره ويكون قيامه بوجوده له في الخارج كالسواد القائم بالجسم فان ثبوته له انما هو بوجوده
له لا ان يكون ذلك اي ثبوته لموصوفه باعتبار وجوده هما في العقل واتصافه به فيه كالجنسية القائمة بالجسم اوليست
للجنسية موجودة في الخارج قائمة به فيه بل ثبوتها له واتصافه بها انما هو في الذهن وهو اي الوجودي بالمعنى المذكور
اخص من الوجود لا مطلقا بل من وجه لجواز وجودي لا يعرض له الوجود ابدا كالسواد المعدوم دائما فان ملخص معنى
الوجودي انه مفهوم يصح ان يعرض له الوجود عند قيامه بوجود فالسواد مثلا وجودي سواء وجد اولم يوجد واما
صدق الوجود بدون الوجودي ففي الموجودات القائمة بذواتها واذا كان كذلك لم يكن الوجودي مستلزما للوجود
فلا يكون العدمي مستلزما للعدم ويقرب من هذا الذي ذكرناه في تفسير الوجودي ما قيل انه اي الوجودي ما عرض من شانه
الوجود الخارجي سواء وجد اولم يوجد وبالجملة فلو كان العدمي هو العدم لكان الوجودي هو الوجود فلا خفاء في المفهومات
المغايرة لمفهومي الوجود والعدم غير متناهية فلا يلزم من ان لا يكون التعين وجودا ان يكون عدما او كان الوجودي
ما ليس بعدم فيكون جميع الامور الاعتبارية وجودية اذ يصدق عليها انها ليست نفس مفهوم العدم ولا قائل به فان قلت